سوسيولوجية البحث العلمي ورهانات العولمة

ملخص

يعالج هذا المقال موضوع سوسيولوجية البحث العلمي ورهانات العولمة . حيث يتساءل الكاتب عن مدى خضوع البحث العلمي للحقيقة السوسيولوجية لواقع المجتمعات العربية ؟ وما هي الرهانات المعرفية التي تطرحها ظاهرة العولمة وآلياتها ؟

ويخلص الكاتب في نهاية المقال إلى نتيجة أساسية ألا وهي ضرورة محاولة المجتمعات العربية الإسلامية الاستفادة من الثورة المعرفية والإعلامية واستثمار ثقافة صناعة المعرفة وتوظيفها بما يخدم خصوصية واقعنا الاجتماعي والثقافي على الرغم من النقائص الموجودة، والعمل على إعادة بنائها وفق منظورات حداثية واقعية تتواصل مع الهوية الحضارية لمجتمعاتنا العربية والإسلامية.

أ. دبيش فاتح
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا
جامعة قالمة،
الجزائر

Abstract:

This work deals with the issue of ‘Sociology of scientific research and the challenges of globalization’. In this work, the author attempts to answer two main questions which are: To what extent is scientific research of the sociological reality influenced by the reality of Arab societies? And what are the scientific challenges brought about as a result of the phenomenon of Globalization and its mechanisms?

The author concludes his work by arguing that it is necessary for Arab Muslim societies to attempt to benefit from the scientific and information revolution by exploiting the culture of industrial know how and knowledge in dealing with the special character of social and cultural reality despite the existence of shortcomings, and to reconstruct it from modern and realistic views that correspond to the cultural identity of our Arab Muslim societies.

I – الإشكالية:

تتميز عملية التحول الحضاري بضرورة توفر عدة معايير موضوعية،تتفاعل داخليا لإفراز المنتوج المعرفي الذي يعتمل فلسفيا على مستوى منظومة الفعل القيمي للمجتمع، بهدف خلق دينامكية سوسيو ثقافية للتكيف مع أنماط التغير التي تفرضها رهانات العولمة كظاهرة سوسيو حضارية تتطلب البحث في مضامينها وأهدافها غير المعلنة.

فلقد عرفت جل مجتمعات العالم الثالث ومجتمعات الوطن العربي بشكل خاص ولعدة عقود خلت مجموعة هامة من التحولات البنيوية حدة وعمقا طالت العديد من أسس ومقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والسياسية.

وإن كان بعض منظري أدبيات التنمية والتخلف والتغير الاجتماعي قد اعتبر جزءا من هذه التحولات مؤشرات دالة على ما تعيشه هذه المجتمعات من تجارب – ايجابية في مجملها- للانتقال الديمقراطي إلى أوضاع التنمية

والحداثة والتقدم وإلى مستوى التأهل للانخراط في زمن العولمة بثقافتها وشروط نظامها الكوني الجديد، فإن فصيلا آخر من هؤلاء المنظرين يرى، على عكس من ذلك، أن مجتمعاتنا الثالثية لم تنتج إلا الفشل والإحباط وغياب الديمقراطية، ولم تراكم، وبالتالي لم تنتج سوى تنمية التخلف وذلك بكل ما لهذه الظاهرة من أبعاد، وامتدادات، ومستتبعات.

فهل يخضع البحث العلمي للحقيقة السوسيولوجية لواقع المجتمعات العربية؟ وما هي الرهانات المعرفية التي تطرحها ظاهرة العولمة وآلياتها؟.

II – المقاربة المفهمية للعولمة:

إن الطرح المعرفي لمفهوم العولمة جد معقد وينطوي على عدة إنزلاقات إبستيمولوجية، فالعولمة ككل ديناميكية اجتماعية، حركة مزدوجة تنجم عن تفاعل بين عوامل بعضها موضوعي من دون أدنى شك، لا ينبع من فعل الإرادة والوعي، وعوامل ذاتية تابعة للإرادة والوعي، سواء تعلق ذلك بوعي الجماعات أو الأفراد. فهي ثمرة التقاء التطور الموضوعي لحقل التقنية والعلوم الذي يتم بصرف النظر عن رأي أي واحد منا، ورأي واحد من المراكز والمؤسسات التي تساهم في تطويره، وإرادة المجتمعات والنخب التي تسيطر عليها في توظيف هذا التطور الموضوعي لضمان سيطرتها أو تحسين مواقعها أو تكريس هيمنتها وسيادتها.

وليس من الممكن فهم العولمة [1] من حيث هي ديناميكية، وليست نظاما جامدا وثابتا، وفهم ما تقود إليه من توحيد حقيقي ومستمر للزمان والمكان الذي نعيش فيهما مع بقية المجتمعات من دون فهم أساس هذا التوحيد ويجعله ممكنا، بصرف النظر عن من المستفيدين منها، أعني الثورة العلمية والتقنية المتجسدة اليوم بشكل رئيسي في الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات وقاعدتها الصناعية الإلكترونية، حتى أن هناك من يطلق عليها اسم العصر الإلكتروني.

وقد اعتبرت العولمة من طرف أحد المفكرين على أنها مسيرة جديدة للحداثة، والتي لا نهاية لها، فالحداثة هي انقلاب إيديولوجي وفكري جوهري، حدث عندما اعتبر المجتمع نفسه مسئولا عن مصيره، عندما أعلن الإنسان أنه صانع تاريخه، علما بأن جميع الإيديولوجيات القديمة السابقة للحداثة في الشرق وفي الغرب، قامت على مبدأ آخر، ألا وهو ثمة قوى ميتا اجتماعية (فوق اجتماعية) تحكم مصير المجتمع والكون[2].

فهذه الظاهرة بالذات، ليست أمرا " سهلا" أو بسيطا أو تافها يختص بجانب دون آخر، أو يعتمل إيديولوجيا لا معرفيا، فالعولمة ظاهرة إستراتيجية تاريخية تتمفصل وتتسرب مياهها في مسارب العالم كله، وتتوغل دماؤها في كل أوردته وشرايينه، وهي ليست مجرد إيديولوجيا فكرية أو سياسية تعمل على تغيير أنظمة الحكم أو انقلابات أو تأميم مصالح مجتزأة.

إنها عملية اختراق كبرى للإنسان وتفكيره، وللذهنيات وتراكيبها، وللمجتمعات وأنساقها، وللدول وكياناتها، وللجغرافيا ومجالاتها، وللاقتصاديات وحركاتها،وللثقافات وهوياتها، وللإعلاميات ومادياتها...الخ[3].

وإذا نظرنا إلى هذا السيناريو الكوني المعقد والمتداخل المكونات والمشاهد، من زاوية علاقته بالديمقراطية وتكافؤ الفرص والحظوظ والمراتب ومواقع الاستفادة وتوزيع السلطة والأدوار بين الشعوب، فإن الحقيقة التي لا يمكن، بل يجب عدم تجاهلها، هي أن المجتمعات الغربية المتقدمة هي التي تحتكر في هذا الزمن العولمي الجديد، العديد من آليات وقيم ومقومات الهيمنة والتحكم في جل مسارات ومتغيرات العالم، وذلك بفضل ما تستحوذ عليه من علم ومعرفة وتقانة متقدمة، ومن بنيات وهياكل اقتصادية وسياسية واجتماعية متطورة، ومن قوى بشرية مؤهلة، وبالتالي من مشروع سوسيو حضاري وسياسي، ديمقراطي، عقلاني، متكامل الأهداف والمكونات[4].

إن ما يتطلبه التعامل الموضوعي مع ظاهرة العولمة هذه هو محاولة فهمها كواقع معطى، بخيره وشره، بممكناته وإكراهاته، وبإيجابياته وسلبياته...إن ما هو مفيد هنا هو المراهنة على التدبير العقلاني للعلاقة مع هذه الظاهرة والعمل على التموضع الواعي والفاعل في إطار تحدياتها وإكراهاتها ورهاناتها الاقتصادية والثقافية والسياسية والسوسيوحضارية المتعددة[5].

III – سوسيولوجية البحث العلمي في الوطن العربي:
قطيعة إبستيمولوجية أم واقع إخفاقي:

يعتبر البحث العلمي في العالم العربي ظاهرة تاريخية دونتها مختلف المراجع التي صنفها العلماء العرب في مختلف الحقول المعرفية, تاركة موروثا ثقافيا ساهم في رفع رصيد الرأسمال الرمزي للحضارة العربية الإسلامية، حيث جعلها محل احترام وإجلال من طرف علماء الغرب, لأنهم يقرون بهذه الحقيقة الموضوعية للتراكم المعرفي الذي قدمته النخبة العربية المثقفة والواعية برهانات السيرورة السوسيو ثقافية، لتطور المجتمعات وقيام الحضارات.

لكن هذا الإرث المعرفي أصبح مهددا بعدة مرجعيات حداثية، شكلت في مجملها تحديا للأنماط التقليدية لمسار البحث العلمي في الدول العربية التي تحصلت على استقلال شكلي على المستوى القانوني، ولم تنجح في بلورة مشروعها النهضوي الذي يؤسس لبنية معرفية مؤسسة على أسس موضوعية تنبثق من الأخلاق الدينية التي كرستها الحضارة الإسلامية، والروح العلمية للمناهج التربوية التي أحدثتها تلك الإسهامات الفلسفية لأبي حامد الغزالي والفارابي وابن خلدون وغيرهم، أولئك العباقرة الذين ساهموا في دنيا الفكر وشغلوا عالم الأشخاص.

إننا أمام مفارقة إبستمولوجية تخضع لشروط غير منطقية إذا أردنا محاولة فهم واقع البحث العلمي في الدول العربية، خاصة في ظل الرهانات السوسيوحضارية التي تفرضها العولمة وآلياتها في الهيمنة الثقافية, من خلال إبداع اختراعات الوسائل الإلكترونية في مجال التربية والتعليم، هذا الفضاء الخصب الذي يسمح بتمرير رسائل رمزية قوية بهدف اختراق البنية المعرفية العربية وإنتاج جيل مسلوب الهوية ومشتت العزيمة وفاقد لبوصلة المعالم، وبالتالي تعمل على قتل روح الانتماء الحضاري، الناجم عن رؤية مبهمة للواقع ومحبطة للعزائم ورسم الأهداف.

إن تاريخ الفعل التربوي، ومنذ الأشكال البسيطة إلى مختلف التكوينات المتطورة والمعقدة للمجتمعات البشرية، قد يظل في الكثير من تمظهراته، تاريخ علاقة إشكالية متوترة ذلك في الوقت الذي يفترض فيه أن تكون التربية والتعليم حقا متاحا لكافة المواطنين، يلاحظ أن النظم التربوية ما تزال تعمل، نظرا لمرجعيتها السوسيو تاريخية التي تربطها بطبيعة وخصوصيات أنماط الوعي، والبنى الاجتماعية المتنفذة في الزمان والمكان، على إنتاج وإعادة الإنتاج للعديد من الحظوظ والمواقع الاجتماعية غير المتكافئة، وذلك حسب شروط النسق المجتمعي الناجز، بقيمه و تراتباته وممارساته وتوجيهاته الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتباينة، تقدمية تحديثية أكانت، أم تراجعية محافظة.

وهكذا فقد ظل أبناء الفئات المهمشة المحتلة للدرك الأسفل في سلم التراتبية الاجتماعية أكثر حرمانا من الاستفادة من دمقرطة توزيع عادل للمعرفة والثقافة والتكوين، وما يترتب على ذلك من توزيع للمراتب والمهن والمواقع والخيرات المادية والرمزية.

بينما ظل أبناء الفئات الميسورة- ونماذج من أبناء الفئات المتوسطة – مبعدين على العموم للاستفادة بهذه الإمتيازات.

هذا ما أكده العديد من الدراسات السوسيولوجية والإقتصادية، مثل أعمال بيير بورديو (P.Bourdieu) ومن معه، وبودلو (Baudelot) واستابلي (Establet) وبودون (Boudon)، وبيرنشتاين (Bernstein) وغيرهم....[6].

1- لم يتعد معدل القراءة و الكتابة بين الكبار ، و حتى حدود عام 1998 ، في مجموع الوطن العربي 47.3 بالمئة بالنسبة إلى الإناث ، و 71.5بالمئة بالنسبة إلى الذكور و ذلك قياسا إلى البلدان الصناعية التي يصل فيها المعدل إلى 96.7 بالمئة للإناث ، و98.2 بالمئة للذكور.

ما تزال النسبة الإجمالية للقيد في التعليم الأولي والثانوي والعالي تتراوح بين (54 بالمئة للإناث، و65 بالمئة للذكور) في مجموع بلدان الوطن العرب، وفي التاريخ المذكور نفسه 1998، وذلك بالمقارنة مع البلدان الصناعية التي تبلغ فيها النسبة للتاريخ نفسه (86% بالنسبة للجنسين معا).

2- وعلى مستوى أفقي عام، أي على مستوى مجتمعات الوطن العربي، يلاحظ عدم التكافؤ الصارخ في الفرص التربوية المحققة لديمقراطية التعليم بين هذه المجتمعات كافة، وهكذا:

- فمعدل القراءة والكتابة بين الكبار سنة 1998 يتدنى في بعض بلدان الوطن العربي ليصل إلى 41.2 بالمئة في موريتانيا كأضعف معدل، ويرتفع ليبلغ 88.6 بالمئة في الأردن، كأعلى معدل يلاحظ.

- أما بالنسبة إلى معدل القيد الإجمالية في التعليم الأولي والثانوي والعالي فقد بلغت في بعض بلدان الوطن العربي لسنة 1998، 21 بالمئة في جيبوتي، و34% في السودان، و 39 بالمئة في جزر القمر كأضعف سنة مسجلة، لتصل بالمقابل إلى 92 بالمئة في ليبيا، و 81 بالمئة في البحرين، و 77 % في لبنان، كأعلى نسبة ملاحظة[7].

مما تقدم عرضه من معطيات المسوقة آنفا نستنتج مجموعة هامة من التفاوتات، في الحظوظ أمام التربية والتعليم، بين مجتمعات الوطن العربي وبين المجتمعات الصناعية من جهة، وبينها وبين بعضها البعض من جهة ثانية.

تؤشر هذه التفاوتات على واقع عدم تكافؤ الفرص التربوية بالنسبة إلى الجنسين، وإلى الفئات والطبقات الاجتماعية، والأوساط الحضرية والقروية...إلخ. غير أن عدم تكافؤ هذا ينبغي ألا ينظر إليه كمعطى جامد، بل كوضع اجتماعي متحرك يرتبط بمرحلة الانطلاق: أي إبان الالتحاق بالمدرسة، إذ لا تتكافأ شروط وإمكانات هذا الالتحاق أمام كافة الشرائح الآنفة الذكر. ثم بسيرورة التمدرس: حيث يعمل النظام التربوي القائم، وبالمصير المجتمعي معا على تعزيز هذا الوضع اللامتكافئ. كما يرتبط أيضا بالمآل: أي بالمصير الذي يواجهه منتوج النظام التربوي من بشر (مؤهل أو غير مؤهل)، سواء تعلق ذلك بالإندماج في سوق الشغل، أو بآفاق الاندماج السيوسيو ثقافي بشكل عام.

تدعيما للملاحظة السابقة نؤكد على واقع غياب دمقرطة القطاع التربوي ذاته وتحديثه وترشيده وعقلنته باتجاه مأسسة آليات اشتغاله، وذلك بهدف إقداره، وجعله في مستوى القيام بمهامه التربوية والثقافية والاجتماعية...

وهذا إقدار لا يمكن تحقيقه للنظام التربوي، بكل مؤسساته ومكوناتها وأجهزته وفاعليته، إلا بتوفير ما يستلزمه ذلك من إمكانيات مادية وبشرية، ووسائل العمل الضرورية، ومن استقلالية في المبادرة والتحرك والفعل، واتخاذ القرار، والانفتاح على المحيط، واستجابته وتفاعله مع ما يفرزه هذا المحيط من اهتمامات وحاجات وطلب تربوي واقتصادي واجتماعي عام، وبكلمة، فإن عدم كفاية النظم التربوية في مجتمعاتنا العربية يحول بينها وبين تحقيق عادل لديمقراطية التربية بمفهومها الاجتماعي الشامل.

وإذا كان الحقل التربوي يعد، وفق المنظور السوسيولوجي، بنية فرعية داخل النسق المجتمعي العام، فإن وضعه المأزوم في مجتمعاتنا هو جزء من كل، من وضع مجتمعي عام، أي من أزمة بنيوية مركبة، أزمة هياكل وبنيات ومؤسسات وقيم وعلاقات وممارسات وتوجيهات واختيارات سياسية واجتماعية شمولية الأبعاد والمكونات... ولذا، فإن عجزه عن أن يكون نظاما ديمقراطيا داعما لدمقرطة التعليم والمجتمع في آن واحد، إذا كان يعود إلى بعض الشروط الذاتية للنظام التربوي نفسه، فإنه يعود أيضا إلى بعض العوامل التي ترتبط بالنسق المجتمعي العام، وبالوضع الديمقراطي الذي ينتظمه.

ما يزال جل مجتمعات الوطن العربي متسما بهشاشة البنى السياسية والسوسيو ثقافية التي يمكن اعتمادها أسسا للديمقراطية والتنمية والحداثة.

فالتعددية الحزبية والنقابية والدولة والبرلمان، ومجمل مؤسسات وهياكل المجتمع المدني والسياسي لا تعدو أن تشكل، في واقعها، إما استمرارية مشوهة لهياكل وبنيات تقليدية متقادمة أو اقتفاء لنماذج غربية وغريبة مستوردة بدورها، أو محاولات تجريبية مفتقدة، في الغالب، لأي إطار مرجعي موجه، الأمر الذي جعلها أطرا شكلية بلا مضمون، ومؤسسات " بلا وظيفة" أو ذات مضامين وأدوار محرفة أو منحرفة، مما

يساهم في إنتاج وضع سياسي وثقافي واجتماعي غامض المعالم والتوجيهات، تتناقض فيه الغايات والأهداف مع النتائج والوظائف... وهكذا تفقد هذه البنى والمؤسسات هويتها السوسيو حضارية، فلا هي من جهة، منسجمة مع خصوصيات واقعها المحلي، و لا هي من جهة أخرى، متناغمة مع معايير ومفاهيم النسق الكوني على الأقل، في ما أصبح منها متجها أكثر فأكثر نحو اتخاذ لطابع الشمولية والعالمية ولو بشكل نسبي لا يلغي بل يعترف بخصائص ومقومات السياسات الاجتماعية المتباينة.

IV – رهانات العولمة: عناصر التفكير

يعيش العالم في زمن "العولمة"، وشرطيات " النظام الدولي الجديد" ما ينعته ألفن توفلر ب " حضارة الموجة الثالثة"، وهي حضارة موسومة ب " ثورة الأنفوميديا" التي يعكسها ما حصل من تطور مذهل في مجالات ووسائل الإعلام والاتصال والتواصل.

لا يكفي من أجل تبرير رفض العولمة أو الخروج منها إذن إبراز مخاطر الهيمنة القوية التي تنطوي عليها، بل إن مثل هذا الموقف يمنع من فهم آليات الهيمنة التي تنشئها العولمة نفسها، ويظهرها وكأنها ناجمة عن قبولنا بها أو رفضنا لها، كما لو كان الأمر يتعلق باعتقادات دينية، ولا بسيرورات موضوعية ومادية تفرض قوانينها علينا، وتخضعنا بصرف النظر عن رأينا فيها.

إن هذا الموقف، في الوقت الذي يعتقد فيه أنه يقاوم العولمة ويصد هيمنتها عن مجتمعه، لا يقود في الواقع إلا التشجيع على الاستقالة السياسية، في موضوع مواجهة تحديات العولمة واستحقاقاتها، وبالتالي إلى تعميق هذه الهيمنة وترسيخها.

إن مقاومة الهيمنة التي تحملها العولمة لا تتحقق من خلال الرفض الإيديولوجي لمفهومها، ولكن من خلال بناء الشروط التي تسمح بالتحكم بآلياتها وتقنياتها ووضع اليد على جزء من رأسمالها المادي والأدبي والعلمي.

يفترض التعامل الناجع والمتوازن مع العولمة والتحديات التي تطلقها تبدلا أساسيا في توجيهاتنا ومواقفنا النفسية التقليدية. و في مقدمة ذلك التخلي عن المواقف الدفاعية التقليدية، لصالح مواقف تقوم على الثقة بالنفس وبالمستقبل، وتبني مبادرات ايجابية وبناءة تهدف إلى تعديل النظام العام الذي نعيش فيه، وتطوير التعاون الجماعي الذي يمكننا من تحقيق هذا التعديل. وهذا يستدعي أن نعترف بقصور أنظمتنا الاجتماعية والثقافية. والانطلاق من هذا القصور نفسه من أجل احتلال مواقع عالمية، واختراق الهامشية، وكسر آليات التبعية، نحو المشاركة الفعلية والفعالة في الجهود الحضارية الإنسانية.

خاتمة:

من خلال هذا التحليل السوسيولوجي لواقع التربية في الوطن العربي والرهانات التي تطرحها العولمة، فإننا نخلص إلى نتيجة أساسية وهي ضرورة محاولة الاستفادة من الثورة المعرفية والإعلامية، واستثمار ثقافة صناعة المعرفة وتوظيفها بما يخدم خصوصية واقعنا الاجتماعي والثقافي، على الرغم من النقائص الموجودة، والعمل على

إعادة بنائها وفق منظورات حداثية واقعية تتواصل مع الهوية الحضارية لمجتمعاتنا العربية الإسلامية، ويتطلب ذلك الاجتهاد في مجال تطوير وتجديد وتحديث الهياكل الاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية والاجتماعية... وذلك وفق مشروع تنموي هادف قصدي إرادي مخطط.

كما لا يفوتنا أن ننبه إلى ضرورة توحيد المناهج العلمية في الوطن العربي، لأنها في الحقيقة وجدت لخدمة المعرفة الإنسانية بكل فروعها رغم تنوع الثقافات و اللغات و المراحل التاريخية.

فأهم خصائص المعرفة العلمية أنها عالمية و اتفاقية فلا توجد مناهج فعالة وأخرى أقل فعالية، كما لا توجد مناهج تخص جنسية دولة دون أخرى، فالهدف الذي تحاول تحقيقه مناهج البحث العلمي هو محاولة الاقتراب أكثر نحو التحقيق لكي تكون لنتائج الدراسات مصداقية لتعميمها و تطبيقها.

وهنا لابد أن نشير إلى قضية حساسة نعاني منها في واقع التربية في الوطن العربي، وهي عقدة التقليد النصي والمبتذل، والذي حول ميدان البحث العلمي إلى فضاء للصراع بين المدارس المنهجية سواء كانت فرنسية، إنجليزية أمريكية أو ألمانية وغيرها و أصبحنا نتباهى بأننا نقلد مدرسة ونتهم المدارس الأخرى، وهذا دليل على استيلاء ثقافة التقولب المنهجي الذي يؤدي إلى انحسار دائرة البحث أكثر من توسيعه, فلا فرق بين مناهج العلوم الإنسانية و الاجتماعية في الغرب ولا في الشرق فهي موحدة و عالمية ، كما لا توجد هناك عقدة بين هذه العلوم والعلوم الطبيعية فكل منها له أدواته و مناهجه و خصوصية ميدان و مجال الدراسة .

وفي الأخير أناشد الأساتذة الباحثين العرب أن يصنعوا تقاليد علمية احترافية بعيدة عن الصراعات الشخصية التي تعمل على تجميد تجديد البحث العلمي العربي، والأحرى بنا أن نتنافس في إطار تقديم الأفضل لنا ولأمتنا والتسابق نحو النجومية الأكاديمية المقدسة، خدمة للأجيال القادمة بعيدا عن التشاحن والتناطح من أجل التسامح.

الهوامش:

1. برهان غليون، سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، ط2 ،2000، ص 24 .
2. نفس المرجع السابق، ص 101.
3. سيار الجميل، العولمة والمستقبل، استراتيجية تفكير العرب والمسلمون في القرن الحادي والعشرين، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى سنة 2000، ص 32.
4. هانس- بيترمارتين وهار الدشومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عياس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، عالم المعرفة، 238 (الكويت،

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998).

5. علي حرب: حديث النهايات، فتوحات العولمة ومآزق الهوية ، بيروت، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي 2000.
6. يمكن الرجوع إلى نماذج هؤلاء من اعمال هؤلاء العلماء والباحثين في :

- Pierre Bourdieu et Jean Claude Passeron : Les Héritiers: Les étudiants et la culture (Paris: Ed. de minuit, 1964), et la reproduction, éléments pour une théorie du système d'enseignement (Paris. Ed. De Minuit 1974).

- Christian Baudelot et Roger Establet, l'école capitaliste en France, cahiers libres, 213 -214 (Paris: F. Maspero, 1974).

- Raymond Boudon, l'inégalité des chances, La mobilité sociale dans les sociétés industrielles, collection U . Série sociologie (Paris-A.Colin, 1973, et Basile Bernstein, langages et classes sociales: codes socio- linguistiques et contrôle social, collection le sens commun (Paris, Ed, de Minuit 1975).

7. ربيع كسروان، المؤشرات الأساسية عن التنمية البشرية في الوطن العربي، (ملف إحصائي)، المستقبل العربي، السنة 23، العدد 266 (نيسان/ أبريل 2001) ص ص 190-191 . وللتذكير فجل معطيات هذا الملف مقتبسة من تقرير التنمية البشرية لعام 2000، U.N.D.P الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (U.N.D.P).

قائمة المراجع

1- André Gunder Frank: Le Développement du sous développement de l'Amérique latine, traduit de l'anglais par Christos Passados, P 39 Paris, F.Maspéro, 1972.

2- برهان غليون، سمير أمين ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، ط2 ، 2000 ، ص 24 .

3- سيار الجميل، العولمة والمستقبل، استراتيجية تفكير العرب والمسلمون في القرن الحادي والعشرين. الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى سنة 2000 ، ص32.

4 – هانس، بيترمارتين وهار الدشومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عياس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، عالم المعرفة 238 (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998).

5- علي حرب، حديث النهايات، فتوحات العولمة ومآزق الهوية ، بيروت، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي 2000.

6- يمكن الرجوع إلى نماذج من أعمال هؤلاء العلماء والباحثين في :

-Pierre Bourdieu et Jean Claude Passeron : Les Héritiers: Les étudiants et la culture (Paris: Ed. de minuit, 1964), et la reproduction, éléments pour une théorie du système d'enseignement (Paris. Ed. De Minuit 1974).

-Christian Baudelot et Roger Establet, l'école capitaliste en France, cahiers libres, 213 -214 (Paris: F. Maspero, 1974).

-Raymond Boudon, l'inégalité des chances, La mobilité sociale dans les sociétés industrielles, collection U . Série sociologie (Paris-A.Colin, 1973, et Basile Bernstein, langages et classes sociales: codes socio- linguistiques et contrôle social, collection le sens commun (Paris, Ed, De Minuit 1975).

7- ربيع كسروان، المؤشرات الأساسية عن التنمية البشرية في الوطن العربي:

(ملف إحصائي)، المستقبل العربي، السنة 23، العدد 266 (نيسان/ أبريل 2001) ص ص 190- 191. وللتذكير فجل معطيات هذا الملف مقتبسة من تقرير التنمية البشرية لعام 2000، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (U.N.D.P).